

الأكراد رقم صعب بين القتال والمفاوضات والتآمر التركي

فاديا مطر

لم تخرج القضية الكردية من الأهمية الكبرى بين القضايا التي واجهتها الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس تركيا جمهورية عام 1923 على يد «مصطفى كمال أتاتورك»، بل زاد أهميتها انتقالها إلى مشكلة تاريخية مزمنة تترك تداعياتها على المستويات الاقتصادية والأمنية كافة وحتى الديموغرافية، فضلا عن أنها تسببت لتركيا بتوتر جغرافي إقليمي، لم ما تشهده الصراعات الإقليمية الباردة من محاولات لزعج الأكراد في أوراق صراعاتها.

الأكراد تعني بالفارسية «الباطل أو الشجاع». ومن الناحية التاريخية، قال مؤرخون هم أحفاد أولئك الخالدین الإيرانيين المحاربين الأجداد الذين كانوا من سكان الجبال ويتمتعون بروح قتالية عالية، يشكلون في تركيا نسبة 41 في المئة وبعدها إيران 31 في المئة. تقريبا، والسؤال الذي يطرح: هل يُعبد الموضوع الكردى رسم اللوحة الجيو. سياسية الجديدة في الشرق الأوسط؟

هذا السؤال الدقيق قفز إلى الواجهة مع سلسلة التطورات المفاجئة على صعيد كل الديموغرافيا الكردية، فمن التطورات الإيجابية التي لحقت بالأكراد في تركيا هي معاهدة «سيفر» عام 1920 التي أعطت الأكراد حق الحكم الذاتي عبر بند زود الأكراد بحق الاستقلال عن تركيا، لكن اتفاق لوزان عام 1923 سلب الأكراد هذا الحق، لنتيجة الحكومة التركية التي لم يمكن من وسائل دستورية واجتماعية وحتى عسكرية لمحو الاستقلال ومنعه، لتبقى قضية الأكراد متناثرة بين الاضطهاد التركي والتباعد الجغرافي في لم شمل هذه الأقلية في دائرة الحقوق المدنية والثقافية والحضارية، خصوصا بعد التغييرات الحاصلة في العراق بعد الانتداب الانكليزي وثورة الشيخ محمود برزنجي في ولاية الموصل التي ضمتها بريطانيا إلى العراق بسبب المخزون البترولي الموجود فيها في عام 1931 لتكون الحركة القومية الكردية التي لا تملك اتصالا جغرافيا بل هي مكونات وجماعات نازحة في سورية وإيران من أصول تركية شردتهم معاهدة «لوزان» عام 1923 من تحت الاضطهاد التركي إلى اقلية ضاعقت حقوقها المدنية والحضارية بين الجغرافية غير المتصلة أصلا التي طمست هويتهم التاريخية والثقافية وأحالت قضيتهم على الشتات الذي عززته السلطات التركية حاليا في اعتداءاتها على حزب العمال الكردستاني بتكليف من الرئيس التركي «أردوغان» الذي أحال موضوع حزب العمال الكردستاني على متاهة القتال والمفاوضات المراوغة التي تشتهر بها حكومته، منذ بدء القتال بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني الممتد من عام 1984 عبر زعيمه عبدالله أوجلان بمرآجل تقتضي تعليق هجمات الحزب المظهور تركيا، اعتبارا من 21 آذار 2013 مقابل إصلاحات تركية تزيد من حقوق الأقلية الكردية وخصوصا في ما يخص الهوية الكردية، فهذه المصالحة المرنة كرديا والمراوغة تركيا بقيت رهينة الاستهلاك الإعلامي منذ اعتقال أوجلان عام 1999، لكن الفضل التركي المتعمد وطريقة سد الطرق التركية أديا في محطات عدة إلى تكثيف المعارك العسكرية بين الأكراد وحزب العدالة والتنمية التركي الذي حاول في كل مرة استخدام الورقة الكردية في «مراوغاته» التي ليس آخرها إعلان خريطة الطريق من أجل السلام النهائي بين الكرد و تركيا والتي أعلنها زعيم حزب العمال الكردستاني في عيد رأس السنة الكردية في 21 آذار عام 2015 من سجنه جزيرة إيمرالي، عبر طلبه من مؤيديه في 28 من شباط الماضي إعداد خريطة الطريق نظرية وعملية تُعبد طريق السلام، لكن الرد التركي جاء بتعزيز صلاحيات الشرطة التي زادت حالات الاضطراب العنيف في مناطق الأكراد، فالمراوغة التركية أثبتتها محطات كثيرة منذ بدء المفاوضات عام 2010 ووصولاً إلى وقتنا، الأمر الذي لا يترك مجالاً للشك في نية حكومة العدالة والتنمية المجرمة التي اعتدت على الاحتجاج الكردي في تشرين الأول 2014 الذي عمّ الشوارع التركية، عندما رفضت الحكومة التركية التدخل في دعم القوات الكردية التي كانت تدعّم عن مدينة عين العرب ذات الغالبية الكردية السورية المحاصرة من قبل تنظيم «داعش» الإرهابي المدعوم تركيا حتى نقي العظم، لذلك فإن محمل السياسة التركية بخصوص القضية الكردية تدخل إطار التعامل مع هذه الورقة كورقة توسيع للنفوذ والدور التركي في المنطقة واستعمالها سياسيا وعسكريا في السياسات الإقليمية ضد سورية والعراق وحتى إيران عبر الصراع الجاري في المنطقة وصولاً لإعطائه بُعدا طائفيا وقوميا في أكثر من منطقة وقضية مع بقاءه تحت الاستعمال الداخلي كورقة انتخابية قوية لتمير مشروع لدستور الجديد الذي يُعد له البرلمان التركي مع تصاعد نفوذ المعارضة التركية، فزج هذه الورقة إقليميا بشكل اللعبة الأخطر التي يحاول قيادتها حزب «أردوغان» في السعي لتنظيم وتحريض الأكراد ودعمهم إلى حمل السلاح ضد الدولة السورية في محاولة لتغيير موقفهم الوطني من بلدهم سورية في إطار الصفقات السياسية والتطلع إلى أهداف آنية ومحدودة في زمانها ومكانها كنموذج إسلامي «معتدل» لكن محاولات الاستعمال هذه لم تلق السعي التركي إلى دعم التنظيمات الإرهابية التكفيرية والتي تمثلها باهمية استراتيجية عبر الدعم التركي المباشر لكون المناطق الكردية السورية هي امتداد للمناطق الكردية التركية والتي دعمت فيها تركيا تنظيمات التكفير عبر سيطرة «داعش» الإرهابي في الجغرافية التي سيطر عليها لما تتمتع بأهمية استراتيجية مثل «كوباني» التي تشكل حاجزا بين اللحم التكفيري والسيطرة على بقعة تمتد من الموصل إلى حلب كورقة وبقعة واحدة تعمل حكومة أردوغان إلى صناعة كل التقديرات أمام أكرادها في دعم التكفيريين بنّية تفرغ المنطقة من الأكراد وهو الصالح التركي الدفين الأثم.

البناء

الأكراد بين الانتماء القومي والتوجهات الحزبية «بيضة القبان» في الانتخابات التركية

مرفان شيخموس وتوفيق المحمود

صراع متاصل قديم متجدد بين الأكراد والاتراك عبر عصور قديمة إلى عصرنا هذا. الأكراد والذين عانوا على مدار أجيال من المعاملة القاسية للسلطات التركية لهم من عمليات منع للاستخدام اللغة إلى إنكار الهوية القومية للأكراد وتسميتهم باتراك الجبال على رغم أنهم يمثلون خمس الشعب التركي أي 20 في المئة من السكان. الانتخابات التركية والتي ستبدأ في 7 من حزيران لهذا العام لن تكون مثل سابقتها من الانتخابات لتغيير العديد من المواقف وتغيير النمط الانتخابي بين الأحزاب، والتي كانت تفضل سابقا المشاركة على قوائم مرشحين مستقلين وذلك لإنليات الحضور فقط لعلمها المسبق أنها لن تحصل على (2.1 في المئة) ولأن القانون يلزم الحزب الذي يرغب بالجلوس تحت قبة البرلمان أن يحصل على 10 في المئة من أصوات الناخبين. فهذه الانتخابات التي يخوض غمارها 4 أحزاب رئيسية بدأ أن الجديد فيها هو حزب الشعوب الديمقراطي، ذات الغالبية الكردية، والذي كان يخوض الانتخابات السابقة على قوائم مستقلين.

ويعتقد الحزب أن بإمكانه قضم نسبة لا بأس بها من أصوات الأكراد التي تذهب لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ليعزز بها موقفه في الحصول على عتبة الـ10 في المئة الانتخابية ليكون معارضا للحكومة تحت القبة.

ولكن ما بين الحد والخيال وأحلام الواقع، هي مفاوضات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وبعد مفاوضات غير مباشرة

موسكو تدعو وسطاء التسوية الأوكرانية إلى التركيز على الحوار المباشر على طرفي النزاع

اتهامات لواشنطن بالتجسس لمصاحبة الجنود الأوكرانيين

دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الوسطاء في تسوية الأزمة الأوكرانية إلى التركيز على إطلاق حوار مباشر بين كييف من جهة ودونيتسك ولوغانسك من جهة أخرى.

وقال الوزير في مؤتمر صحفي مشترك عقده في موسكو أمس مع نظيره الإيطالي باولو جييتيلوني: «أولينا اهتماما خاصا بتطورات الوضع في أوكرانيا وشدنا على أنه لا بد من التزام الأطراف كافة من دون استثناء اتفاقات مينسك، ولفتنا الانتباه مجددا إلى محاولات تشويه هذه الاتفاقات أو تفسيرها بشكل تعسفي».

وأضاف: «إننا والبقون من أن الأهم هو التركيز على البند الرئيسي في اتفاقات مينسك، وهو ضرورة إطلاق حوار مباشر بين كييف من جهة ودونيتسك ولوغانسك من جهة أخرى»، مشيراً إلى أنه «من دون مثل هذا الحوار لا يمكن أن نحل أي قضية من القضايا».

وأشار الوزير الروسي إلى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة من أجل تخفيف معاناة سكان جمهورتي دونيتسك ولوغانسك، ومن تلك الخطوات رفع الحصار الاقتصادي المفروض من قبل كييف واستئناف دفع المعونات الاجتماعية.

وقال وزير الخارجية الإيطالي إن الأزمة الأوكرانية يجب ألا تشكل عائقاً أمام تطوير العلاقات الروسية-الإيطالية. ووصف لافروف الضجة التي أثارها الاتحاد الأوروبي حول عقوبات روسيا الجوابية ضد عدد من السياسيين الغربيين بأنها لاأخلاقية، وأعاد إلى الأذهان أن أعداد «القائمة السوداء» بالأشخاص الذين يمنع دخولهم الأراضي الروسية جاء رد على عقوبات غربية ضد عدد من البرلمانيين والسياسيين الروس على خلفية انضمام القرم إلى روسيا. ووصف لافروف تلك العقوبات الغربية بأنها غير شرعية على الإطلاق إذ تحاول استبدال العمل بالقانون الدولي باعتبارات سياسية وتأتي عقاباً على التعبير الحر عن إرادة سكان القرم.

وأوضح الوزير الروسي أن بلاده لم ترد أن تحذو حذو بروكسل السعي، ولم تنز ضجة إعلامية حول تلك العقوبات، بل سلمت «القائمة السوداء» للمؤسسات الدبلوماسية الأوروبية المعنية. واستغرب مما أنتج حول هذه القضية من ضجة في الأونة الأخيرة. ونفى أن تكون روسيا قد درجت مسؤولين أوروبيين على هذه القائمة «عشوائياً»، مؤكداً أن العقوبات تستهدف فقط شخصيات أيدت بنشاط الانقلاب على السلطة في أوكرانيا والذي أدى إلى إطلاق حملة اضطهاد وتميز ضد الروس في هذا البلد.

وتابع لافروف أن موسكو ردت على العقوبات الغربية بصورة أخف، وهي لا تحسب لتصعيد دوامة العقوبات، بل تتعلق مستقبل هذه القضية بشركاء روسيا الغربيين وقدرتهم على تفهم الواقع وعدم إخفاء الحقيقة.

وفي السياق، قالت ديانا فيشر، رئيسة الوفد الفرعي للجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة دونيتسك أن الوضع الإنساني في منطقة دونباس لا يزال صعباً بالنسبة لسكان المناطق المتنازع لخط التماس بين طرفي النزاع المسلح هناك. وأشارت فيشر إلى أن ظروف الحياة بالنسبة للسكان الفاطنين قرب خطوط الجبهة لا تزال صعبة، على رغم تراجع حدة الاشتباكات، مشيرة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل حالياً من أجل إمكان الوصول إلى المناطق الأكثر توتراً، ومنها بلدة شيروكينو (الواقعة قرب ميناء ماروبويل على شاطئ بحر آزوف)، وذلك من أجل تقديم مساعدات للمدنيين المحتاجين إلى معونات إنسانية.

ويحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإن عدد ضحايا النزاع المسلح بين العسكريين الأوكرانيين وقوات الدفاع الشعبي في دونباس تجاوز 6,2 ألف قتيل.

ولقي شخصان مدنيان مصرعهما وأصيب آخر بجروح إثر تصدق للجيش الأوكراني على



الاصطالات الهاشمية سيدوم أقل وقت ممكن».

وليس إلى وكالة الأمن القومي. ولجمع البيانات الهاشمية، فإن وكالة الأمن القومي ستضطر إلى فصل الخوادم التي تتيح لها جمع هذه البيانات. وكان البيت الأبيض ومجلس النواب قد اتفقا على مشروع قانون يتيح الاستمرار في تخزين بيانات الاتصالات الهاشمية التي تحزى في الولايات المتحدة، وتوقيت المكالمات ومنها والأرقام الهاشمية التي تتم بينها، ولكن ليس محتوى هذه المكالمات، لكنه أوكل هذه المهمة إلى شركات الاتصالات وليس إلى وكالة الأمن القومي.

يذكر أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وافق على قانون «باتريوت» بعد هجمات الـ 11 من أيلول عام 2001، وقد تم تعديل العمل بأجزاء منه في الولاية الرئاسية لباراك أوباما. وتعدت الجهود لتجديد العمل بهذا القانون في مجلس الشيوخ، والذي بدوره فشل في إحراز تقدم بخصوص

لمجلس الشيوخ الذي فشل في تمديد العمل بقانون يجيز وكالة الأمن القومي الاستمرار في جمع البيانات الهاشمية، مطالبا البرلمانيين بالنساعي من حساباتهم الحزبية والعمل سريعا على تدارك هذا الخطأ. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إرنست في بيان: «ندعو مجلس الشيوخ إلى ضمان أن هذا الفصل غير المسؤول في إقرار العمل ببرنامج جمع بيانات السيئاتوريتشارد بور، أنه اعتبارا من مساء الأحد 31 أيار لن تستطيع وكالة الأمن القومي استخدام قاعدة بيانات الاتصالات الهاشمية الأميركية.

إلا أن مصدرا قريبا من زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، أكد أن المجلس سيواصل الأسبوع المقبل النظر في النص الذي فشل في إقراره مساء الأحد، مشيراً إلى أن التصويت النهائي سيتم على الأرجح الثلاثاء أو الأربعاء.

واستنكر البيت الأبيض ما سماه «التصرف غير المسؤول»

كوا ليسا

تقول مصادر فلسطينية إنّ المساعي الأوروبية للضغط على «إسرائيل» لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، قد تتراشق مع محادثات أوروبية مع حركة حماس لبدء مفاوضات موازية بين «إسرائيل» وحماس بوساطة تركية قطرية، سعياً إلى ما يقولون إنه تتويج للمسارات التفاوضية بدمجها في النهاية بتوقيعين متزامنين لاتفاقيتين وليس لاتفاقية واحدة فلسطينية. «إسرائيلية».

لا ريجاني: المفاوضات النووية تسلك مساراً بالغ الدقة

ولايتي: لا نثق بأمركا ولن نسمح بتفقد مواقعنا العسكرية

مناطق سكنية في منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا، بحسب إدوارد باسورين الناطق باسم قوات جمهورية «دونييتسك الشعبية».



قال رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية على أكبر ولايتي أن الجمهورية الإسلامية عاقدة العزم على مواصلة المفاوضات النووية، وتعلق آمالاً كبيرة على وصول هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية ومرجوة لإيران لكنها لن ترسخ لأي إملاءات إطلاقاً. وأشار المسؤول الإيراني إلى أن المفاوضات لها شروط، أحدها عدم القبول بتفتيش المواقع العسكرية والأخرى عدم القبول باستجواب العلماء النوويين الإيرانيين، معرباً عن أمهه بأن تتوصل المفاوضات إلى النتيجة في موعدها المحدد.

وأكد ولايتي أن إيران لن تسمح بتفقد مراكزها العسكرية التي تعتبرها بمثابة شريانها الحيوي، مشيراً إلى أن سربا تمديد المفاوضات يعود إلى مطالب أميركا المبالغ فيها وهو ما ذكره لنا رملأوتا في الفریق الفاضل.

وأضاف أن إحدى القضايا التي أدت إلى تمديد المفاوضات هي عدد أجهزة الطرد المركزي، إذ أنهم اتفقا في لوزان على أن يكون عدد ألف جهاز تحت تصرف إيران في منشأة فردو لكنهم تنصلا في الجولة التالية وقالوا بأن العدد يجب أن يكون 350 جهازاً تعمل في إطار سلسلتين وأن يتم نقل البقية إلى المستودعات، وهو ما يتناقض مع ما جرى الاتفاق حوله مسبقاً.

وفي الإشارة إلى الخيار العسكري الذي يقول الأميركيون إنه مطروح على الطاولة، قال ولايتي: «إن كلامهم بوجود الخيار العسكري على الطاولة مجرد استعراض فأرغ تحول إلى أضحوكة، فلو كانوا قادرين على القيام بهذا الأمر لما ترددوا لحظة واحدة، وكما هاجموا أفغانستان والعراق من قبل لكانوا قد هاجموا إيران أيضاً، إلا أن قوة إيران كانت عامل ردع منعه عن ذلك».

وأضاف المسؤول الإيراني: «علينا مواصلة المفاوضات، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاحتياطات اللازمة»، وأضاف: «لو أنهم وعدوا ولم يتفادوا، فإنه علينا في المقابل أيضاً أن تكون لنا الأداة اللازمة وأن لا نعمل بما وعدنا به لإيجاد التوازن بيننا وبينهم».

وأكد ولايتي أن «الاتفاق يجب ألا يكون بحيث تنفذ إيران ما عليها ويستغرق الأمر 6 أشهر، لتأتي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤكد هذا

وكالة الأمن القومي الأميركية توقف التنصت على مواطنيها

مشروع قانون يعرف باسم «قانون الحرية»، من شأنه إدخال إصلاحات على برنامج جمع بيانات الاتصالات الهاشمية. جدير بالذكر أن مجلس النواب الأميركي وافق بغالبية كبيرة على «قانون الحرية» الذي ينهي جمع أجهزة المخابرات لبيانات الاتصالات الهاشمية داخل الولايات المتحدة من دون تمييز ويستبدله بنظام أكثر دقة، علماً بأن الرئيس الأميركي يدع هذا القانون بشدة.

وفي السياق ذاته، وقبل جلسة مجلس الشيوخ، أصدر رئيس مجلس النواب، الجمهوري جون بينر، بياناً دعا فيه إلى الإسراع بإقرار قانون الحرية، إلا أن مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إيه» شدد على أن جمع البيانات مهم من أجل أرواح الأميركيين، مضيفاً أن غيابه يمكن أن يؤدي إلى عدم رصد تحذير من هجوم كبير على الولايات المتحدة.

ولجمع البيانات الهاشمية، فإن وكالة الأمن القومي ستضطر إلى فصل الخوادم التي تتيح لها جمع هذه البيانات. وكان البيت الأبيض ومجلس النواب قد اتفقا على مشروع قانون يتيح الاستمرار في تخزين بيانات الاتصالات الهاشمية التي تحزى في الولايات المتحدة، وتوقيت المكالمات ومنها والأرقام الهاشمية التي تتم بينها، ولكن ليس محتوى هذه المكالمات، لكنه أوكل هذه المهمة إلى شركات الاتصالات وليس إلى وكالة الأمن القومي.

يذكر أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وافق على قانون «باتريوت» بعد هجمات الـ 11 من أيلول عام 2001، وقد تم تعديل العمل بأجزاء منه في الولاية الرئاسية لباراك أوباما. وتعدت الجهود لتجديد العمل بهذا القانون في مجلس الشيوخ، والذي بدوره فشل في إحراز تقدم بخصوص